مدى فعالية الحكم الرشيد في الجرائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019

The Effectiveness of Good Governance in Algeria: A Standard Study from the World Bank's Perspective 2011-2019

مولود فضيل

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، fodil.mouloud@enssp.dz

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

لقمان مغراوي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، meghraoui.loukmane@enssp.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/16 **تاريخ القبول:** 2021/03/14 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يعتبر الحكم الرشيد من أبرز المفاهيم المعاصرة التي ظهرت مع دراسات البنك الدولي، ونظرا لأهميته كمقاربة إصلاحية في المجتمعات؛ فإن جميع دول العالم تحاول تبنيه في مختلف المجالات، إذ تعد الجزائر كغيرها من الدول تحاول تكريسه وتعزيز مضامينه المتعلقة أساسًا بـ : الشفافية ومكافحة الفساد وبناء الاستقرار السياسي، إذ أن معرفة وجود هذه المؤشرات في الجزائر ومدى تطبيقها سيقودنا لتحليلها وفق الأرقام الصادرة عن البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: *الجزائر؛ الحكم الرشيد؛ البنك الدولي؛ النظام السياسي، الفساد.*

Abstract:

Good governance is among the contemporary concepts that emerged along the World Bank studies, and given its importance as a reformative approach in societies; most world countries are attempting to adopt it in different fields. Algeria, like other countries, is trying to consecrate and reinforce its contents, that basically include : transparency and fighting corruption in addition to building political stability, Knowing of the existence of these indicators in Algeria and the extent of their application will lead us to analyze them according to the figures issued by the World Bank.

Keywords: *Algeria; Good governance; World bank; political system; corruption.*

* **المؤلف المرسل: مولود فضيل**، fodil.mouloud@enssp.dz

مقدمة:

يعد الحكم الرشيد من بين المصطلحات المعاصرة في أدبيات علم السياسة وعلم الاقتصاد والذي تبلور مع نهاية الثمانينات نظرا لمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية، والذي ساهم البنك الدولي في تشكيله بفضل تقاريره الدورية التي تهدف لترشيد القرارات خاصة في الدول المتخلفة وسائرة في طريق النمو.

إذ أن الجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت مقاربة الحكم الرشيد لإدارة الشأن العام وفق المتطلبات الدولية، ونظرا لارتبط هذا المفهوم بعملية التحديث المؤسساتي وبناء دولة الحق والقانون من جهة، وانتشار مجموعة من الظواهر السلبية في الجزائر من جهة أخرى مثل: الفساد، البيروقراطية، ضعف القطاع الخاص، وتراجع الاستثمارات العمومية والأجنبية، وكذا ضعف مؤشرات المشاركة السياسية، فإن تجسيد مقاربة الحكم الرشيد في الجزائر أصبح امر حتميا، وعليه فإن الجزائر قصد تطبيق الحكم الرشيد كفلسفة الحكم في الدولة جعلها تستحدثت مجموعة من القوانين والمؤسسات الرسمية.

وفي ذات السياق فإن الحديث عن تبني الجزائر مقاربة الحكم الرشيد يجعلنا نبحث عن مدى تطبيقها لهذا المفهوم ميدانيا ونقارنه بالمؤشرات الصادرة عن البنك الدولي لكي نعرف مدى تقدمها في مؤشرات الحكم الرشيد.

وعلى هذا الاساس جاءت هذه دراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر وفق المؤشرات القياسية التي وضعها البنك الدولي في الفترة مابين 2011-2019؟**

وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة سنعتمد على الفرضية الاتية:

ترتبط فعالية الحكم الرشيد في الجزائر بمدى توفر الارادة السياسية للنخبة الحاكمة في تبني هذا المفهوم كمقاربة إصلاحية في المجتمع.

ومن اجل الاجابة عن الإشكالية المطروحة، وفحص فرضيتنا العلمية قمنا بتقسيم الدراسة وفق مايلي:

1. الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد؛
2. الحكم الرشيد في الجزائر قراءة في: الاسباب واليات التجسيد؛
3. قياس مدى فعالية مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019 .

وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع ودراسته وتحليله تحليلا شاملا، تم الاعتماد على المنهج التحليلي بحثا عن التفسيرات العلمية وربطها بإشكالية الدراسة، كما سنستعين بالمنهج الإحصائي نظرا لاستخدام أرقام وإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي، إضافة لاستخدام منهج دراسة حالة باعتبار أن موضوع الحكم الرشيد سيتضمن الاحالة على التجربة الجزائرية.

1. الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد

لمعرفة الخصائص المكونة للحكم الرشيد سنحدد في هذا الجزء: مفهومه، أبعاده وكذا مؤشراته القياسية الصادرة عن البنك الدولي مع تحديد أهميته في عملية تحديث المؤسسات.

أ. تعريف الحكم الرشيد

إن البحث عن تعريف اي مفهوم يستوجب العودة الى أصوله النظرية الأولى والتي كانت سببا في ظهوره وترقيته، وعليه سنعتد في تحديد مفهوم الحكم الرشيد على المنظور التنموي من خلال تعريف كل من: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبارهم من المساهمين الأوائل في ظهوره وتطويره كمقاربة حديثة في إدارة الشأن العمومي.

حيث ركز البنك الدولي **World Bank** في أول طرح لمفهوم الحكم الرشيد **Good Governance** على أهمية توفر بعدين هما: البعد الإداري والبعد الاقتصادي دون البعد السياسي إذ تم تعريف الحكم الرشيد لأول مرة سنة 1989 على أنه **"ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة"**، (فرج 2011-2012، ص.8) كما ظهر مفهوم الحكم الرشيد في تقرير خبراء البنك الدولي سنة 1992 بعنوان "**الحكم والتنمية**" إذ تم تعريفه هذه المرة على أنه: أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للتنمية"، وقد ركزوا في هذا التعريف على البعد السياسي في المقام الأول وهو ما يظهر من خلال الأبعاد الثلاث للمفهوم والتي جاءت تراتبيا كمايلي: (فرج، ص.8)

- البعد الأول: شكل النظام السياسي.
- البعد الثاني: أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- البعد الثالث: قدرة الحكومات الوطنية على بلورة السياسات العامة وتنفيذها وفق تطلعات المواطنين.

في حين أن صندوق النقد الدولي **Monetary Fund International** ركز في تعريفه للحكم الرشيد على الجوانب الهيكلية لإقصاديات الدول إذ يري أن توفره في النظم السياسية أصبح أكثر من ضرورة في جميع المجالات من أجل تحسين الكفاءة في القطاع العام ومكافحة الفساد؛ وذلك ليكون الإطار العام الذي يُمكن المجتمعات من تحقيق النمو والازدهار (fonds international de dèvloppment agricole, 1999, p.1)، اما المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) سنة 1995 عرفت الحكم الرشيد أنه: قدرة السلطات العامة للدولة على خلق التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق إشراك الفواعل الثلاث للحكم الرشيد وهي: القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية والصنع والتأثير على مضمون السياسات العامة" (Harron khan2015, p.7).

أما برنامج الأمم المتحد الإنمائي**UNPD** سنة 1997 فقد عرف الحكم الرشيد على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة على كل خلافاتهم ". (Thomas2000, p. 797).

ب. أبعاد الحكم الرشيد

لقد حدد برنامج **الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997** ثلاث أبعاد للحكم الرشيد ويمكن تحديدها فيمايلي:

ب.1. البعد السياسي:

يعمل هذا البعد أساسا على توضيح كيفيات ممارسة السلطة السياسية وبطريقة شرعية تحقيقا للمشروعية السياسية من خلال تحديد الأدوات والضوابط القانونية لممارستها، كما يعمل على تحديد أليات التعاون بين الدولة والمجتمع المدني، إذ أن الدولة تمثل الإطار العام الذي يشرع القوانين ويحدد حدود وضوابط العملية السياسية، أما المجتمع المدني فيعمل كمراقب للعملية السياسية ومقوم لها، إذ أن تكريس هذا البعد سيؤدي الى تحقيق الآليات الديمقراطية في ممارسة السلطة مثل وجود: صحافة حرة، انتخابات حرة ونزيهة، وكذا شفافية التعاملات. (هوشات 2017-2018، ص. 100).

ب.2. البعد الاقتصادي و الاجتماعي:

يتضمن هذا البعد عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة، وهذا النوع من الحكم الرشيد يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل: تحقيق العدالة، محاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة ومكافحة الفساد في المجتمع، (مدحت 2015، ص.58) كما يتلخص مضمون الحكم الرشيد في المجال الاقتصادي والاجتماعي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال أمام اقتصاد السوق والانتقال التدريجي من مفهوم الدولة المتدخلة الى مفهوم الدولة الحارسة التي تقوم بعملية تنظيم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كما يعد هذا البعد من أهم الركائز التي تنقل عملية النمو الى التنمية البشرية المستدامة ومن بين أهم الأهداف والغايات التي يحاول العالم الوصول إليها، كما سيسمح تطبيق هذا البعد بالتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية في أي دولة، وبالتالي فإن تطبيق الحكم الرشيد في المجال الاقتصادي سينعكس بالضرورة على الجانب الاجتماعي للمواطن. (أبراشدة 2013-2014، ص.78).

ب.3.البعد الإداري:

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يتطلب التركيز على خصائص الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات، وهذا لا يتحقق إلا بالإبداع والسعي المتواصل وبالإهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا وكذا تنمية روح المسؤولية والولاء للمؤسسة لديهم، وهذا ما جعل المفكر الاقتصادي ألفرد مارشال **Alfred Marshal** يقول أن "الإدارة الحكومية هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات وهي أعظم الممتلكات الإنسانية، وأنها جديرة بكل الجهود التي تبذلها لتمكينها من أداء عملها بالصورة المثلى"، كما يتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الرشيدة لشؤون الدولة والمجتمع تقديم المشورة التقنية لتحديث المؤسسات واعتماد نظام إداري قائم على التحفيز وتشجيع المعايير الموضوعية في التوظيف والترقية وتكافؤ الفرص للجميع، وإجراء التعديلات لإصلاح الإدارة العامة بما يتوافق مع العصر ووضع التشريعات ومدونات لمكافحة الفساد. (بن عبد العزيز 2012، ص.326)

ج. مؤشرات وأهمية الحكم الرشيد

ج.1. مؤشرات الحكم الرشيد

يأتي توجهنا في هذه الدراسة لاختيار مؤشرات القياسية الصادرة عن البنك الدولي نظرا لان هذه المؤسسة الدولية اول من طرح هذا المفهوم، وكذا تنوع مؤشراتها بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكذا شموليتها أداء المؤسسات الرسمية وغير رسمية والتي يمكن تحديدها كالأتي:
(World wid Bank, http://bit.ly/2JvLYHl)

- **مؤشر حق التعبير والمساءلة Voice and Accountability:** يقس هذا المؤشر مدى قدرة مواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة، كما يعمل على قياس حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وكذا حرية الإعلام.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف political stability and absence of violence:** يمثل هذا المؤشر احتمال زعزعة الحكومة او الإطاحة بها بالوسائل غير دستورية أو عنيفة مثل الحركات الإرهابية المسلحة التي تحاول السيطرة على الحكم.
- **مؤشر فعالية الحكومة Governement efficctivenes:** يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العمومية واستقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مضمون السياسات العامة.
- **مؤشر نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality:** يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة السياسات العامة المشجعة على الاستثمار في القطاع الخاص.
- **مؤشر حكم القانون Rule of Law :** يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع ومدى ثقتهم بجهاز الشرطة والمحاكم، كما يعمل على تحديد نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية، ويقيس هذا المؤشر ايضا احتمال وقوع الجرمية والعنف.
- **مؤشر ضبط الفسادControl of Corruption:** يقيس هذا المؤشر مدى فساد المسؤولين السياسيين ومدى استغلالهم للوظيفة العمومية من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة بدل المصلحة العامة التي أُوجدوا لها، كما يهدف هذا المؤشر لتحديد تدفق الأموال غير قانونية الى اعوان الحكومة مثل: القضاة والإداريين وأعوان الأمن، كما يقيس فساد الحكومات المحلية والوطنية.

ج.2.أهمية الحكم الرشيد

تكمن أهمية الحكم الرشيد باعتباره أحد أهم عوامل التنمية الشاملة، وفي هذا السياق فقد أوضح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان **Kofi Annan** سنة 2015 أن "**الحكم الرشيد يعد أكثر العوامل أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية"** (منظمة الامم المتحدة، http://bit.ly/3bCJcvj)، كما تظهر أهميته باعتباره الحكم الذي يسعى لتحقيق الرفاهية والعدالة والديمقراطية والمساواة وتخفيف حدة المشكلات المجتمعية والإقليمية والعالمية، وعليه فإن الحكم الرشيد هو أحد اهم الاليات المناسبة لدمقرطة أنظمة الحكم: إذ أنه يبحث عن السبل العَملية والعلمية لإشراك جميع الفواعل المجتمعية في عملية صنع القرار، كما

أنه يعمل على رفع نسب المشاركة السياسية من خلال الحرص على شفافية الانتخابات ونزاهتها، كما انه يهدف لتفيعل اليات المساءلة السياسية والقضائية لحماية المال العام والوقاية من الفساد.

وفي ذات السياق فإن الحكم الرشيد يجسد إحدى رؤى المتكاملة التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية وتوزيعها بطريقة عادلة على جميع المواطنين دون الأخذ بالاعتبارات العشائرية والقبلية والزبائنية، كما أنه يعمل على أن تكون الإدارة العمومية في خدمة المصلحة العامة بدل الخاصة وان تعمل الإدارة بأعلى كفاءة وأقل التكاليف. (الحمدي 2018، ص.ص. 17-18).

2. الحكم الرشيد في الجزائر قراءة في: الأسباب واليات التجسيد

جاء توجه الجزائر نحو تبني مقاربة الحكم الرشيد في إدارة شؤون الدولة؛ بفعل تداخل مجموعة من العوامل أهمها: السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تفيعل هذه المقاربة استوجب على الجزائر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية مع إصدار تشريعات محلية تتوافق مع هذه الاتفاقيات، كما انضمت الجزائر الى المبادرات الإقليمية واستحدثت مجموعة من المؤسسات لترقية الحكم الرشيد.

أ. أسباب تبني الجزائر مقاربة الحكم الرشيد

أ.1. الأسباب السياسية: وأهمها مايلي:

أ.1.1. طبيعة النظام السياسي: إن باحثين في الشأن السياسي الجزائري امثال هواري عدي يصفون النظام السياسي الجزائري بالنظام التسلطي القائم على إقصاء الفواعل السياسية مثل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في بلورة السياسات العامة، كما أنه نظام يقوم على التضييق على الممارسة الصحفية وشخصنة السلطة، إضافة على أنه نظام تغيب فيه اليات التداول على السلطة وهذا بفعل بقاء نفس النخب في الحكم منذ الاستقلال، كما ان النظام السياسي الجزائري يعمل على تكريس الدوران الداخلي للنخب وتعطيل الدوران الخارجي للنخب الذي يعتبر معيار اساسي للمأسسة والتداول على الحكم .(رحموني 2015، ص. 69).

أ.1.2. أزمة المشاركة السياسية: إذ تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية؛ فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء الحريات الفردية والجماعية وهو نفس السلوك الذي استمر حتى بعد تبني التعددية السياسية، (قسايسة، ركاش 2016، ص.7) إذ أصبح ضعف نسب المشاركة السياسية من السمات الأساسية للنظام السياسي الجزائري وهو ما يؤكده الانخفاض الكبير في نسب التصويت في تشريعيات 2017 والتي قدر ت بـ: **35.73 %** بعدما وصلت سنة 2012 لنسبة **43.14%** أي بانخفاض قدره **7.77%** (بجقينة، تناح 2020، ص.494)، وعليه فإن تطبيق الحكم الرشيد في المجال السياسي سيسمح بدمقرطة نظم الحكم وتحسين مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر.

أ.2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

أبرزها ما تعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي **économie rentière** يقوم على إستراتجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا حسب إستراتجية التصنيع المحلي والطلب العالمي؛ الامر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهينة الايرادات الريعية المحققة من الأسواق

الدولية، (peir dufau 2013, p.56) حيث أن اعتماد الجزائر على عوائد الريع النفطي جعل التنمية مرتبطة بارتفاع أسعاره في السوق العالمية؛ إذ أن ارتفاع عوائده في بداية التسعينات أدى للارتفاع المتواصل لمتوسط النمو في الفترة مابين 1990- 2010 بتسجيل نمو **1.09%** و**1.26** % على التوالي، ليعود الانخفاض في الفترة ما بين 2010 الى 2014 بمعدل نمو قدره: **1.04%** بسبب الازمة الاقتصادية والتي كانت نتيجة التراجع الكبير في أسعاره في الاسواق العالمية بحكم تبعية الجزائر للمحروقات، (طهراوي 2017، ص.ص. 192-193)، وعليه فإن توجه الجزائر نحو تبني الحكم الرشيد في الشقين **الاقتصادي-الاجتماعي** سيسمح لها ببناء اقتصاد قوي وإنتاجي للثروة خارج الريع النفطي مما يؤدي بالضرورة لتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية البشرية.

أ.3. الاسباب الإدارية:

يعتبر الجهاز البيروقراطي الجزائري من بين المعيقات الأساسية للنمو حيث يتسم بالعديد من الخصائص التي جعلته جهازا لا يساهم في عملية التنمية وهذا بسبب المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات مما يؤدي لضياع الوقت والجهد؛ وكذا انتشار مظاهر التسيب داخل الإدارات العمومية، (أوبعيش 2019، ص.41) ومع منح النظام السياسي مهمة تنفيذ البرامج التنموية للإدارة الجزائرية وبأغلفة مالية ضخمة أدى هذا لانتشار وتجذر بعض المظاهر السلبية مثل: الرشوة والمحسوبية في الجهاز الاداري؛ حتى أصبحت ثقافة ادارية تم تقنينها عرفيا بين المواطنين والمتعاملين مع الادارة الجزائرية، إذ لا يمكن المواطن أن ينجز أعماله الادارية دون أن يعاني من هذه الظواهر السلبية. (Essaid 2016, p.p. 35-36)، ولمواجه هذه المظاهر السلبية في الإدارة الجزائرية فإن تبني مقاربة الحكم الرشيد سيكرس عصرنة الجهاز الاداري ويعزز قيم الشفافية في التعاملات الإدارية، كما أنه سيكرس الانتقال من الإدارة الورقية الى الإدارة الالكترونية. (أوبعيش، ص. 24).

ب. أليات تجسيد الحكم الرشيد في الجزائر

ب.1. التوقيع على الاتفاقات الدولية:

تَطلب تجسيد مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر إنظمامها الى عدة اتفاقيات دولية والتي من خلالها ستتمكن من الاستعانة بالخبرات الدولية والإطلاع على القوانين الجديدة في مجال حقوق الانسان والتنمية المستدامة ومن بين هذه القوانين يمكن تحديد مايلي: (بوزيد 2013-2012، ص.428).

- **على المستوى الإقليمي صادقت الجزائر على:**

- إعلان القاهرة لحقوق الانسان والسلم الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية سنة 1990
- التوقيع على ميثاق العرب لحقوق الانسان في ماي 2004
- الانضمام الى الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق المعاقين عام 2002.

- **على المستوى الدولي صادقت الجزائر على:**

- البرتوكول الاختياري الاول الملحق بالمعهد الدولي للحقوق الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية عام 1989.
- اتفاقية حقوق الطفل عام 1993.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1996.
- اتفاقية حماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرتهم سنة 2005.
- توقيع الجزائر سنة 2004 على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003.

ب.2. إصدار التشريعات:

حيث رافق توقيع الجزائر سنة 2004 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 إصدار جملة من قوانين لمكافحة الفساد ومن أهمها:

- ✓ الامر 66/165 المؤرخ في 8 جوان 1966 والقانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001.
- ✓ قانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقد حددت مادته الاولى أهداف الجزائر في مجال وقاية ومكافحة الفساد. (Thomas 2009, p.55)

ب.3. الانضمام الى المبادرات الإقليمية:

لقد انضمت الجزائر الى **الالية الافريقية لتقيم من قبل النظراء**؛ كخطوة مهمة في تجسيد مؤشرات الحكم الرشيد في الدول الأفريقية؛ والتي جاءت كتجسيد لأهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وقد اعتمدت هذه المبادرة على تحقيق التنمية وتحرير الدول الافريقية من: النزاعات، الفقر، والتخلف، (قتال، جدلة 2018، ص.152)، وتعمل هذه الالية على فرض تصوراتها على الدول الافريقية من خلال وضع مؤشرات مفصلة لمقاربة الحكم الرشيد من أجل تنفيذ توصيات النيباد في مجال الحكم الرشيد، (مالكي 2014-2015، ص.106) كما تهدف الالية لمراجعة مستوى الكفاءة والأداء في الدول الافريقية وتحديد أدوات العمل المشترك من خلال تبادل المعرفة واستفادة الدول الافريقية من تجارب وخبرات بعضها البعض، (سعيدة 2016، ص.68) وبانضمام الجزائر الى هذه الالية أطلقت عدة برامج اصلاحية كالإدارة الاقتصادية السليمة وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، ومحاولة من الجزائر الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الرشيد (قتال، جدلة، ص.152) تم تأسيس **اللجنة الوطنية حول الحكم الرشيد** والتي تتكون من 100 ممثل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني هدفها ترقية الحكم الرشيد في الجزائر. (بوزيد، ص.ص. 425-426).

ب.4. استحداث مؤسسات خاصة لترقية الحكم الرشيد:

عمد النظام السياسي لإنشاء مجموعة من المؤسسات تحقيقا لأبعاد الحكم الرشيد ومؤشراته والتي يمكن ان نحددها فيمايلي:

ب.1.4. مجلس المحاسبة

أُنشئ هذا مجلس بموجب المادة 190 من دستور 1976، إذ يتولى مهمة الرقابة البعدية على الاموال العمومية، وقد كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 في مادته 19 استقلالية هذه المؤسسة وحدد دورها في مجال الرقابة على الاموال العمومية وخولها مهمة المساهمة في ترشيد المال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي. (حرمل 2019، ص. 1334)

ب.2.4. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

تم استحداث هذه الهيئة بموجب قانون 06-01 الذي يهدف لتنفيذ إستراتجية الوقاية ومكافحة الفساد، (فافا 2016، ص.372) إذ نصت المادة 18 من نفس القانون على الطبيعة القانونية للهيئة التي تعد من بين السلطات الإدارية المستقلة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وعلى أن توضع تقاريرها مباشرة لرئيس الجمهورية، وتمارس الهيئة مهاما استشارية كاقتراح سياسات شاملة للوقاية من الفساد؛ كما تنسق بين القطاعات والهيئات العامة على مكافحة الفساد، كما أنها مكلفة ببعض الصلاحيات الإدارية كتلقي تصريحات الخاصة بممتلكات الموظفين، ومن صلاحيتها ايضا طلب المعلومات والوثائق المدعمة لعملها كما لها الحق في إحاطة وزير العدل بالوقائع ذات صلة. (قادة 2019، ص.3).

ب.3.4. الديوان الوطني لقمع الفساد

إذ تم إنشاءه بموجب مرسوم رئاسي **رقم 11-426** الموافق لـ 8 ديسمبر 2011، والذي حدد تشكيلته وتنظيمه وكيفيات تسييره، إذ تنص المادة 2 من انه :"**مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد**"، كما أنه يتمتع بالاستقلالية في عمله وتسيره. (الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد 2014، ص.ص. 207-209)

ب.4.4. خلية معالجة الاستعلام المالي

ويعود سبب إنشاء هذه الخلية بغرض مكافحة جريمتي تبيض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة، ورغبة الجزائر في تكييف تشريعاتها مع التشريعات الدولية من جهة أخرى؛ (بخباز 2017، ص.256)، باعتبار ان الجزائر صادقت على **اتفاقية باليرمو** سنة 2002 والتي ألزمت الدول الأعضاء بإنشاء وحدة إستخبارتية مالية مهمتها جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بتبييض الأموال. (ضريفي 2017، ص.ص. 74-80).

ب.5.4. المفتشية العامة للمالية

تقوم هذه المفتشية بالتدخل والرقابة والتدقيق في المؤسسات العمومية الاقتصادية بالرغم من كونها من أشخاص القانون الخاص وباعتبارها شركة ذات رؤوس اموال تخضع في إنشاءها وتنظيمها وتسيرها لأحكام شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري، كما تعمل هذه الهيئة على مراقبة الاموال العامة والخاصة من حيث التسيير والاستغلال. (سالمي 2016، ص. ص. 34-35).

ب.6.4. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

استحدثت هذه المؤسسة بموجب **قانون عضوي 19-07** والتي جاءت في ظل ظروف سياسية معقدة وخاصة تمثلت في الحراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فيفري2019 الرافض للوضع السياسي القائم والمُطالب بترشيد الحكم، إذ تهدف هذه الهيئة من خلال أعضاءها وأجهزتها على ضمان السير الشفاف للعملية الانتخابية. (بن سماعيلي 2019، ص.157).

ب.7.4. مركز حوكمة الجزائر

تم إنشاء هذه الهيئة عام 2010 لتكون بمثابة مؤسسة مختصة لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، إذ يعتبر تأسيس هذا المركز خطوة إيجابية للحكم الرشيد بالنسبة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص؛ ليصلا معا الى تحسين المناخ الاقتصادي ودفع نمو الاقتصادي في البلاد وتحقيق التكامل بينهما. (ميلودي 2018، ص.151).

3. قياس مدى فعالية مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر من منظور البنك الدولي في الفترة مابين 2011-2019.

لقياس مدى فعالية القوانين والمؤسسات المستحدثة في مجال الحكم الرشيد في الجزائر من سنة 2011 الى 2019؛ فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على مؤشرات التي جاء بها البنك الدولي وهي ست مؤشرات أساسيه تقيس مدى تقدم الدول في مجال ترشيد القرارات السياسية والإدارية والاقتصادية، وكذا مدى تحسن الاوضاع الاجتماعية في الدول والتي تتعلق أساسا بتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية.

وعليه يمكن ان نعرف **مؤشرات الحكم الرشيد** على أنها « مجموعة من المعايير الكمية لقياس أداء إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية»، وتعرف كذلك أنها « أدوات تستخدم في التعبير عن التغيرات الاجتماعية التي تسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية». (طكوش 2018، ص.185).

وفي ذات السياق فقد تم تصنيف الدول وفق مؤشرات الحكم الرشيد حسب نسب مئوية تتراوح بين 0 و100 %، وقد قسم هذا دليل مؤشر الحكم الرشيد الى خمس مستويات كما هو موضح أدناه: (أزروال، ص.185).

- 1- المستوى الأول أعلى من 75% ← وضع ممتاز
- 2- المستوى الثاني أعلى من 50% ← وضع جيد
- 3- المستوى الثالث أعلى من 25% ← وضع متوسط
- 4- المستوى الرابع أعلى من 10% ← وضع ضعيف
- 5- المستوى الخامس أقل من 10% ← وضع ضعيف جدا

كما تعد التقديرات الخاصة بمؤشر الحكم الرشيد حسب البنك الدولي مابين (-2.5،2.5+)، فالقيمة الاولى السالبة-2.5 تشير الى مستويات منخفضة من الحكم الرشيد، أما القيمة الثانية الموجبة+2.5 فتشير الى وجود قيم عالية في مجال تطبيق الحكم الرشيد. (http://bit.ly/2JvLYHl, **op.cit**).

وبناء على ما سبق؛ فقد جاءت مؤشرات الحكم الرشيد الخاصة بالجزائر في الفترة ما بين 2011 - 2019 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2019.

السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	القيمة / النسبة									
حق التعبير والمساءلة	القيمة	-1.00	-0.91	-0.89	-0.82	-0.85	-0.86	-0.90	-0.98	-1.04
	النسبة%	20.19	22.54	23.94	25.12	24.63	23.65	23.15	21.67	20.20
الاستقرار السياسي وغياب العنف	القيمة	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.10	-0.92	-0.83	-1.00
	النسبة%	10.43	9.48	12.80	9.52	11.90	12.38	16.19	18.10	13.81
فعالية الحكومة	القيمة	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.53	-0.59	-0.44	-0.52
	النسبة%	36.02	35.07	35.07	35.10	35.58	35.58	30.77	37.02	33.65
نوعية الاطر التنظيمية	القيمة	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17	-1.20	-1.26	-1.30

	النسبة%	9.95	9.00	11.85	8.17	10.58	10.10	10.58	8.17	7.69
حكم القانون	القيمة	**-0.81**	**-0.77**	**-0.69**	**-0.77**	**-0.86**	**-0.86**	**-0.86**	**-0.78**	**-0.82**
	النسبة%	24.41	26.76	30.99	24.04	19.23	18.75	19.23	22.12	20.67
ضبط الفساد	القيمة	**-0.54**	**-0.50**	**-0.47**	**-0.60**	**-0.65**	**-0.68**	**-0.60**	**-0.63**	**-0.62**
	النسبة%	35.07	37.44	39.34	32.21	29.81	27.88	30.29	28.37	29.33

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع: **op.cit** , http://bit.ly/2JvLYHl ، تاريخ الإطلاع: 2020/10/14، على الساعة: 14:15.

وبناء على هذه الإحصائيات القياسية للحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي في الفترة مابين 2011-2019، فإننا سنقوم بتحليلها وتفسيرها وفق مايلي:

- **مؤشر حق التعبير والمساءلة:**

يوضح الجدول اعلاه استمرار قيم هذا المؤشر في المجال السالب؛ إذ لم يصل الى القيم الموجبة فقد سجلت سنة 2011 أقل نسبة بـ: (1,00–) مع تسجيل ارتفاع طفيف سنة 2014 والذي قدر بـ: (0.8-) بنسبة تراوحت بين 20 % و25% أي في الوضع الضعيف والمتوسط، ويرجع ضعف هذا المؤشر الى تراجع الجزائر في مجال الحريات العامة وبالأخص العمل الصحفي، إذ صُنفت الجزائر حسب **منظمة مراسلون بلا حدود** في المرتبة 141 من أصل 180 دولة سنة 2019 بعدما كانت 143 من أصل 180 دولة سنة 2018، (http://bit.ly/2KEAaTP) وهذا ما يدل على وجود تضييقات على الممارسة الصحفية، إضافة لتضيقات التي تمارس على نشاط الجمعيات والتي سنحددها مايلي: (حميطوش 2016 ،ص.ص. 421-422).

- تعطيل أدوار المجتمع المدني من خلال فرض الرقابة المالية عليه؛ وربط الإعانات بالتعبير عن الولاء للنظام السياسي وخلق انشقاقات داخل تشكيلات المجتمع المدني التي تنشط في القضايا الإستراتجية.
- ممارسة الضغوطات الادارية والقضائية للحد من الجمعيات التي تظهر استقلاليتها عن النظام السياسي.
- تشكيل جمعيات موازية ومنافسة للجمعيات الجزائرية مثل: الجمعية الوطنية الاستشارية لتريقة حقوق الانسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان.

- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف**

وما يُلاحظ من خلال أرقام البنك الدولي ان قيم هذا المؤشر بقيت في المجال السالب إذ بلغ سنة 2012 أدنى قيمة له والتي قدرت بـ : (1.33-)؛ وهذا ناتج عن احتجاجات الزيت والسكر التي عرفتها معظم الولايات الجزائرية، كما عرفت السنوات الممتدة من 2012 الى 2018 بقاء قيمه في المجال السالب وهذا راجع للحركات الاحتجاجية المتواصلة مثل: إضراب الاساتذة التعليم الابتدائي سنة 2016، إضراب الاطباء المقيمين، فضلا عن احتجاجات التي شهدتها عدة ولايات في الجنوب الجزائري من تنظيم شباب المنطقة بسبب البطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية سنة 2013، اظافة لأحداث غرداية الدموية؛ كلها عوامل ساهمت في تراجع مؤشر **الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر**، أي بنسبة تراوحت من 10 % الى 16 % جعله في الوضع الضعيف.

- **مؤشر فعالية الحكومية**

توضح إحصائيات البنك الدولي بلوغ هذا المؤشر أفضل تقديراته سنة 2018 بـ: (0.44-) وهو ما يدل على ضعف قيمه، كما ان هذا المؤشر لم يتخط القيم السالبة وبقي بين (0.5-) و(0.4-) وبنسبة مئوية تراوحت بين 30% الى 37% أي في المستوى المتوسط، وترجع اسباب تدني تقييمات هذا المؤشر الى عدم الاستقرار في الجهاز الحكومي فقد تعاقب على الحكومة الجزائرية من 2011 الى 2014 ست حكومات، كما أن تصنيف الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الالكترونية وضع الجزائر في المراتب الأخيرة، إذ احتلت المرتبة 139/130 في سنة 2018، (UNE.Goverment knowledgebase: http://bit.ly/3aOpvjY) وهو ما يدل على وجود تأخر في المجال الرقمي في الجزائر.

- **مؤشر نوعية الاطر التنظيمية**

حيث سُجلت أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة 2013 والتي قدرت بـ: (1.17-) وبنسبة قدرت بـ: 11.85%، وما يمكن ملاحظته أيضا أن مستويات هذا المؤشر لم تتجاوز عتبة **11 %** مما جعله في الوضع الضعيف، ويرجع أسباب تدني هذا المؤشر للعراقيل الادارية التي يتعرض لها القطاع الخاص وضعف المنظومة المالية التي لا تساعده على الاستثمار، إضافة لعدم قدرته على دخول بعض القطاعات مثل: الطيران والذي يعتبر حكرا على القطاع العمومي رغم ضعف مردوديته وتنافسيته.

- **مؤشر حكم القانون:**

وما يُستنتج من خلال أرقام البنك الدولي حول هذا المؤشر ضعف قيمه، إذ بلغت أعلى قيمة له سنة 2012 والتي قدرت بـ: (-0.69)، وعليه فقد قدرت مستويات هذا المؤشر بين 10% الى 26% اي في الوضع المتوسط، ويرجع تدني هذا المؤشر الى تدخل الجهاز التنفيذي في عمل السلطة القضائية مما أثر على استقلاليتها؛ وهو ما أشارت اليه تقارير **التنافسية العالمية للأمم المتحدة** والتي تقيس استقلالية القضاء عن تأثيرات الحكومية والمواطنين والشركات، إذ وضعت هذه التقارير الجزائر ضمن الدول لا تتمع بقضاء مستقل وصنفتها في المراكز الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): ترتيب الجزائر في مجال استقلالية القضاء لسنوات 2014-2018

السنة	2015 /2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
القيمة	7/3.5	7/3.3	7/3.4	7/3.6
الرتبة	144 /85	140/95	138/101	140 /80

Source: World economic forum, the global competitive report: 2014-2018.

- **مؤشر ضبط الفساد:**

وما يمكن ملاحظته حول مؤشر ضبط الفساد في الجزائر ضعف قيم هذا المؤشر؛ حيث لم يصل الى القيم الموجبة بل بقي محصورا في القيم السالبة، وقد بلغت أفضل قيمة له سنة 2013 بـ : (-0.47)، وقد قدرت نسب هذا المؤشر بين 28% و29 % مما جعله يستقر في الوضع المتوسط، وترجع أسباب ارتفاع معدلات الفساد بالجزائر لاحتكار سلطة من طرف النخبة الحاكمة وعدم إشراك الفواعل الأخرى في عملية صنع القرار مع حرية تصرف المسؤولين السياسين في جميع المجالات دون وجود المساءلة السياسية والقضائية للسلطة وهذا ما عبر عنه سنة 1988 روبرت كليتغرت **Robbert Klitggard** في معادلته التالية: (عليمات 2020، ص.105).

الفساد= درجة احتكار السلطة + حرية التصرف – المساءلة

كما أن هناك من يضيف أمثال الباحث ناصر جابي أن نوعية الاقتصاد الجزائري القائم على الريع النفطي هو السبب الرئيسي في انتشار الفساد في جميع المستويات وهذا بحكم اعتماد النظام السياسي على

مقاربة الريع مقابل الولاء وتقلد الوظائف العمومية وخاصة السياسية؛ مما أدى لتعميق مظاهر الفساد بالجزائر وأهمها: الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

وعليه فإن هذه المؤشرات القياسية توضح عدم فعالية القوانين والمؤسسات الجزائرية المستحدثة لترشيد الحكم، إذ ان المؤشرات الست انحصرت في المجال السالب اي في المستوى المتوسط وضعيف وضعيف جدا ولم تصل الى المجال الموجب؛ إذ سجل كل من مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف وكذا مؤشر نوعية الأطر التنظيمية ادنى تقيم، وهذا راجع لكثرة الاحتجاجات وعدم رضى المواطنين على نوعية الخدمات العمومية المقدمة من طرف الجهاز الحكومي.

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع الحكم الرشيد في الجزائر بناء على المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي في الفترة مابين 2011- 2019 توصلنا الى النتائج التالية:

1. عدم فعالية الحكم الرشيد في الجزائر وهذا راجع لغياب الإرادة السياسية في تجسده ميدانيا وبقاءه مجرد طرح نظري فقط.
2. تضيق النظام السياسي على نشاط الصحافة والجمعيات ادى الى تعطيل ادوارها كوسيط ينقل انشغالات المواطن للحكومة بطريقة موضوعية ونزيهة.
3. غياب التنمية والعدالة الاجتماعية؛ ادى الى تعميق الهوة بين المواطن والحكومة وهو ما يفسر لنا انتشار الحركات الاحتجاجية.
4. انتشار مظاهر البيروقراطية وضعف المنظومة المالية ادى لخلق بيئة طاردة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.
5. استعمال الريع النفطي كأداة لتحقيق المشروعية السياسية؛ ادى لخلق طبقة سياسية زبونية تبحث عن المصلحة الخاصة بدل المصلحة العامة.
6. غياب مبدأ استقلالية السلطة القضائية؛ وهذا بفعل تدخل السلطة التنفيذية في اعمال السلطة القضائية .
7. انتشار ثقافة الفساد في المجتمع ومؤسسات الدولة راجع لتعطيل اليات الرقابة السياسية والقضائية التي تعمل على الوقاية من هذه الظاهرة.

وبناء على هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تعمل على تفعيل الحكم الرشيد في الجزائر وهي كتالي:

1. الفصل الواضح بين السلطات وتجسيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية فعليا، والعمل على مأسسة المؤسسات السياسية؛
2. إستحداث عقوبات صارمة ضد متورطين في قضايا الفساد وتأمين وحماية المبلغين عنه؛
3. خلق مناخ أعمال ملائم لجلب المستثمرين المحليين والأجانب من خلال تحيين الانظمة الجبائية والمالية وتقديم القروض البنكية بطريقة شفافة ونزيهة ومتساوية؛

4. التخلص من مظاهر التسيير الاداري البيروقراطي والتوجه نحو رقمنة جميع التعاملات الادارية.
5. تكريس مبدأ حرية الصحافة وجمعيات ميدانا وليس كنصوص دستورية.
6. توجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية الى بناء الانسان الصالح عن طريق خلق ثقافة المواطنة داخل المجتمع.

قائمة المراجع

1. أبراشدة، ف (2014/2013). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
2. أزروال، ي. (2016). الحكم الراشد في الجزائر:الأسس النظرية وأدوات التجسيد. الإسكندرية: دار الوفاء القانونية.
3. أوبعيش، ه. (2019). بيروقراطية الجهاز الاداري في الجزائر دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد6، العدد1.
4. بجيقة، ي. تناح، أ.(2020).انعكاس العملية الانتخابية على رضى المواطنين في الجزائر- الانتخابات التشريعية أنموذجا 1991-2017. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد5، العدد3.
5. بخباز، ع. (2017). جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
6. بن سماعيلي، ب. بن جيلالي، ع.ر.(2019)، السلطة الوطنية للانتخابات كآلية مستخدمة لتنظيم الانتخابات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد1.
7. بن عبد العزيز،خ. (2012). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، العدد8.
8. حرمل، خ. (2019). دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام، مجلة صوت القانون، العدد2.
9. الحمدي،ع.م. (2018). الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية والاتجاهات المعاصرة – دراسة مقارنة. صنعاء: مؤسسة أبرار للنشر والتوزيع.
10. حميطوش، ي. (2016). إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر، العدد12.
11. رحموني، ع.ر. (2016). الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي. عمان: مركز الكاتب الأكاديمي.
12. سالمي، و. (2016). طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق على سير المؤسسات العمومية الاقتصادية بعد الأمر 08-01، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد8.
13. سعيدة، م. (2016). إشكالية التحول الديمقراطي في أفريقا دراسة (حالة جيبوتي). القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
14. ضريفي، ص. (2017). دور خلية الاستعلام في مكافحة جريمة تبيض الأموال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد8.
15. طكوش، ص. فاضل، ص. (2018). واقع الحكم الراشد في الجزائر، مجلة العلوم التجارية، العدد1.
16. طهراوي، ف. (2017). تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر الفترة 1990-2014، مجلة المعارف، العدد22.
17. عليمات، خ. (2020). الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية – دراية حالة الأردن. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
18. فافا، ر. (2016). الفساد والحوكمة- دراسة مسحية للتقارير الدولية دراية حالة الجزائر. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
19. فرج، ش (2012/2011). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

20. قادة، ش. (2019). التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقتها: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد آليات انفاذه، مجلة مركز حكم القانوني ومكافحة الفساد، العدد5.
21. قسايسة، إ. ركاش، ج. (2016). إشكالية التنمية السياسية بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة الى ترشيد الحكم، مجلة الأبحاث، مجلد1، العدد2.
22. مالكي، م (2015/2014). الإصلاحات السياسية وترشيد الحكم في الجزائر الفترة الممتدة ما بين 2007-2012. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة مسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
23. مدحت، م. (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع.
24. منظمة الامم المتحدة، دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة، على الموقع: http://bit.ly/3bCJcv، تاريخ الإطلاع: 14 جانفي 2020، على الساعة: 10:30.
25. منظمة مراسلون بلا حدود، حرية الإعلام مهددة بقوة، على الموقع: https://rsf.org/ar/ljzyr ، تاريخ الإطلاع: 27 ديسمبر 2020، على الساعة: 15:30.
26. ميلودي، م. (2018). واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،العدد35.
27. هوشات، ر (2018/2017). حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
28. الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد، (2014). الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة.

29. Essaid, T. (2016). 50 ans réforme administrative en algérie une lecture à traver les test ,revue algérienne des politique public, n°9.
30. fonds international de dèvloppment agricole counseil d'administration (1999) la bonne governance : une mise au point , rome:8-9 september .
31. Harron, K. (2015). The idea of good governance and the politics of the global south analysis of its effects .new york : dontledy.
32. Jean, P. (2013).rapport d' information sur l'algerie.Franc:: assemblèe national.
33. Thomas, S. (2009). l'algèrie face à la catastrophe suspendue gérer la crise et blâmer le peuple sous bouteflika (1999-2014). l'algerei: le concoure du service de coopération et d'action culturelle de l'ambassade de France.
34. Thomas, w. (2000). good governance and global governanc :conceptual and actuel challange, revu third world quartery , n 5.
35. UNE.Goverment knowledgebas, available at: http://bit.ly/3aOpvjY , veiw date : 8/12/2020 at12:26.
36. World wid Bank, available at: http://bit.ly/2JvLYHl , veiw dat : 8/12/ 2020 at 10:26.
37. World economic forum, the global competitive report, 2014-2018.